بين نائب و وزير

طريق «شعبان - عدار» لم تصمد أشهراً!!

○ من المتوقع أن يرد وزير الأشغال العامة والطرق المهندس عبدالله الكرشمي على تساؤل توجه به النائب علي سعيد القشيبي بخصوص الإجراءات التي اتخذتها وزارة الأشغال العامة والطرق حيال المقاول الذي قام بتنفيذ طريق «شعبان- ضابي- عدار» بمحافظة صنعاء، والتي تم انجازها وتسليمها إلا أنها لم تصمد بضعة أشهر جراء الأمطار، وهذا دليل على أنها التلاعب بالمواصفات؟!○

برلمانيون لـ«الميثاق»:

مبادرة الرئيس أوصدت منافذ التأزيم

■ المبادرة الوطنية التي حملها البيان السياسي الذي ألقاه فخامة الاخ علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام- عشية الثاني والعشرين من مايو بمناسبة العيد الوطني العشرين لقيام الجمهورية اليمنية، أوصدت كل المنافذ وقطعت الطرق أمام المشاريع الصغيرة والمأزومة المستهدفة أمن واستقرار الوطن، كما أنها أبهتت كل المكابرين والحاقدين والمرتدين على المكاسب الوطنية المتمثلة بالثورة والوحدة والديمقراطية.

فقد تعاطت المبادرة مع كل ما من شأنه ترتيب الاوضاع وترسيخ المنجزات حيث انفتحت على حلول كل الأزمات المستهدفة معالم يمن الغد..

توفيق الشرعبي - فيصل عساج

باعشر

فرحان

خيرات

باعشر: يجب النظر إلى المبادرة بمنظار وطني بعيداً عن تبييت النوايا

فرحان: رسمتْ للجميع معالم يمن الغد

خيرات: مضامينها أكسبتها اهتماماً وارتياحاً واسعاً

وعن المبادرة الداعية للحوار الوطني الشامل المرتكز على اتفاق فبراير والتي تزامن معها صدور توجيهات بإطلاق المحتجزين على ذمة التمرد والتخريب، والمشتملة على مضامين أخرى غاية في الأهمية، وقفنا عليها من خلال برلمانيين..

حيث أشار النائب صالح باعشر الى أن هذه المبادرة الشاملة والناجعة صدرت عن قائد سياسي محنك يعرف تماماً كيف يجنّب وطنه وشعبه الويلات والأزمات.

وقال د/ باعشر: إن الخطاب السياسي الذي تضمن المبادرة لا يقل شأناً عن البيان السياسي الذي قيل في الثاني والعشرين من عام ١٩٩٠م يوم إعلان مولد اليمن الجديد.

منظار وطني

مضيفاً: لقد حان الوقت للاستجابة لدعوة الرئيس وتغليب المصلحة الوطنية من قبَل كل الاطـراف، لأن المبادرة جاءت محكَمة وشاملة ولم تفوّت شيئاً يمكن المزايدة عليه، ولا أعتقد أنها استثنت طرفاً أو أحداً له رأي يمكنه طرحه، فالحوار شامل تحت سقف المؤسسات الدستورية.. وهو الجسر الحقيقي لتجاوز الاختلافات والحفاظ على المنجزات والمكاسب الوطنية..منوهاً إلى أن المبادرة لبَّت كل الرغبات ونزلت عند المصلحة الوطنية قبل أي شيء، وهذا ما يجعلها محط اهتمام سياسي داخلي وخارجي ومحط ارتياح شعبي كبير..داعياً كافة الاطراف والاطياف السياسية إلى قراءة المبادرة بعمق وبمنظار وطني بعيداً عن التخمين أو تبييت النوايا، والانطلاق صوب الحوار الجاد المراعي للوقت حتى يتمكن الجميع من التحضير للانتخابات النيابية القادمة في أجواء هادئة.. وأملنا كبير في حوار هادف ووطني وشامل..

تعاطت مع الجميع

○ ووفقاً للنائب عبدالله حسن خيرات فإن مبادرة الرئيس تعاطت مع كل التوجهات وقطعت السبل حتى على المستهترين أو المزايدين ودعت لحوار جاد ينطلق تحت سقف المؤسسات الدستورية الملزمة للمتحاورين بتنفيذ ما سيخرج به الحوار، لأن أي حوارات خارج هذا النطاق لا تكون ملزمة قانوناً.. كما أن الحوار الذي نصت عليه المبادرة سيرتكز على اتفاق فبراير كونه اشتمل على أهم مرتكزات الاختلاف وتم تحت سقف المؤسسة الدستورية، وقد هيَّأت المبادرة لهذا الحوار بإطلاق المحتجزين على ذمة التمرد الحوثي والتخريب الانفصالي، وايضاً اشتمال الحوار على كل الاطراف في الداخل والخارج الأمر الذي يفوّت الفرصة على كل من في قلبه مرض تجاه الوطن.. واعتبر خيرات المبادرة بالحدث الابرز في هذا العام وان توقيتها اقترن بمناسبة غالية وهذا ما أكسب الدعوة احتراماً بالغاً واهتماماً واسعاً وارتياحاً صادقاً في كل الاوساط.

داعياً كافة الاحزاب والتنظيمات السياسية وأصحاب الرأي الى التفاعل معها بصورة جدية والاتجاه نحو حوار يفضي الى نتائج مرجوة وملبية لتطلعات الجماهير.

تصالحية حكيمة

○ إلى ذلك أكد النائب عبدالحميد محمد فرحان أن فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، عوَّد الشعب بمبادرات حكيمة عندما تشتد الامور وهذا ليس بغريب على قائد ملهم طالما حرص على مصلحة الوطن والمواطنين وعمل على إيجاد بيئة آمنة ومستقرة للنهوض بيمن الثاني والعشرين من مايو المجيد.

وقال: لقد جاءت هذه المبادرة الطيبة نابعة من شعور وطني خالص ومسؤول لطيّ صفحة الماضي تماماً، ولهذا يجد القارئ الحصيف للمبادرة اكتمالها وشموليتها ودقتها وحرصها على سد كل الفجوات التي ينفذ من خلالها التأزيم والانحراف بالقول والفعل.

ودعـا النائب فرحان كل الوطنيين والمخلصين إلى اغتنام الفرصة لتقريب الرؤى والتعاطي مع المضامين والمرتكزات التي تضمنتها المبادرة الرئاسية..مشيراً الى أن الدعوة التي نصت عليها المبادرة للحوار الشامل لو خلصت النوايا تجاهها وغُلبت المصلحة الوطنية، فإن الجميع سيخرج بما تطلع اليه لخدمة هذا الوطن الذي لم يعد يحتمل المزيد من الاحتقانات والاختلافات السياسية التي أثرت على بقية المجالات وخصوصاً التنمية، بالإضافة الى مرور الوقت واقتراب موعد الانتخابات النيابية.

مشيداً بمضامين المبادرة التي اشتملت على كل ما من شأنه تهيئة الحوار الوطني الشامل، وتجاوز المشاكل العالقة التي تفاقم الازمات، فكان للمبادرة أن وجّهت بإطلاق المحتجزين على ذمة الأحداث التي حصلت في صعدة وفي بعض مناطق بعض المحافظات الجنوبية.. وايضاً طيّ صفحات الماضي التي أثرت في الساحة السياسية وخصوصاً الوحدة اليمنية المباركة من خلال الدعوات المأزومة التي تحاول أن تطال هذا المنجز العظيم الذي نشده الشعب عبر التاريخ وانتصر له في الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩٠م.

واختتم فرحان حديثه بضرورة التعمق في مضامين المبادرة

خلم برلماني

عبدالله علي الخلاقي ★

المبادرة ومسؤولية المعارضة

○ تعتبر دعوة فخامة الرئيس للحوار والتسامح وطي صفحة الماضي فرصة لكل الأطراف السياسية على مستوى الساحة الوطنية للبدء بالحوار الحقيقي تحت سقف الوحدة والدستور والإبتعاد عن المكايدات التي لاتخدم الوطن ومعالجة كل القضايا الأخرى، استناداً لاتفاق فبراير وهي دعوة صادقة وقد سعدنا بالقرار الشجاع لفخامته القاضي بالافراج عن المعتقلين وكذا الصحفيين وهذا ما عهدناه عنه.. فهو رمز التسامح والعفو.. ونأمل من الجميع تقدير ذلك وعدم العودة لأعمال تخل بأمن واستقرار الوطن.

إن ما تمر به البلاد اليوم من تحديات بحاجة لكل جهود المخلصين، ومهما كانت المصاعب التي تواجه الوطن، فلن يستطيع أحد أن يعيد عجلة التاريخ إلى الوراء، فالوحدة ملك للشعب، وإذا وجدت أخطاء فيجب على الجميع حكاماً ومعارضة معالجتها وليس عيباً وجود الأخطاء لكن العيب تجاهلها.. ونحب أن نؤكد هنا أن أبناء المناطق الجنوبية هم أكثر وحدوية ولكن الغريب هو ما نسمعه من بعض الأحزاب في المعارضة أو من يسمون أنفسهم الحراك وبعض الأصوات التي فقدت مصالحها وتتباكى على قضايا الجنوب مع أن التاريخ يقول عكس ذلك.. فالاشتراكي خلال حكمه لأكثر من عشرين عام كان السبب الرئيسي لمظالم الناس..

ولا نريد أن نتذكر الماضي الأليم.. وخلال الفترة من عمر الوحدة المباركة كانت الأحزاب التي تسمى المشترك موجودة في الحكم مثل الإصلاح والاشتراكي.. حيث يتساءل كثيرون: ماذا قدموا للمحافظات الجنوبية عندما كانوا في السلطة؟

إن فخامة الأخ الرئيس كان أكثر حرصاً من هذه الأحزاب حيث طلب من البرلمان تشكيل لجان لمعالجة قضايا الأراضي في المحافظات الجنوبية ولكن عُرقل عمل هذه اللجان من قبل كتل المشترك بدعوى نسبة تمثيل هذه الأحزاب في اللجان ما يثبت تناقض ولا مصداقية ما تطرحه هذه الأحزاب عندما يتباكون على نهب الأراضي وهذا ليس تبريراً للمؤتمر الشعبي العام في مشكلة الأراضي وعدم معالجة الكثير منها والتي تعتبر من أهم القضايا التي تهم شريحة كبيرة من أبناء المحافظات الجنوبية إضافة إلى معالجة مطالب حقوقية والتي حُل معظمها حتى الآن..

إن ما يحصل اليوم من دعوات للانفصال هي حماقة سياسية، ومن يدعو لذلك لايمكن أن يكون إنساناً طبيعياً وهذه خيانة والتفاف على حقوق أبناء المناطق الجنوبية بطرح كهذا حتى لا يتم معالجة أي قضايا، ولايمكن الجمع بين دعوات الانفصال والمطالبة بالحقوق..

وعبر «الميثاق» أقول لاخواني الذين كان لهم الشرف في تحقيق الوحدة: اتقوا الله وكفى مزايدة وتضليل ودغدغة عواطف البسطاء وأي قطرة دم تراق سواءً لمواطن أو جندي خسارة وظلم وجرم.. وأدعو الجميع للاحتكام لمنطق العقل واعتبار خيار الديمقراطية والتبادل السلمي للسلطة أساساً للتغيير.

واطالب فخامة الرئيس بإيلاء المناطق الجنوبية مزيداً من الاهتمام وأن يتم إجراء تقييم حقيقي لكل الأسباب التي تقف وراء تلك المشاكل ومعالجتها ومحاسبة كل الفاسدين..

وفيما يخص فتنة الحوثي وما تعرض له الوطن من خسائر في الأرواح سواءً من أبناء القوات المسلحة والأمن أو من المغرر بهم فكل ذلك خسارة على الوطن، والمؤسف أكثر هنا هو موقف المعارضة التي تطالب دائما احترام الدستور، وبالمقابل تتحالف مع الخارجين على الدستور الذين رفعوا السلاح ضد الدولة.. ونحن مع أي مطالب سياسية أو حقوقية للحوثيين والدستور كفل ذلك إلاّ أننا لسنا مع رفع السلاح بوجه الدولة باعتبارها المسئولة عن حماية الجميع، ولسنا مع الخطاب العنصري والطائفي أو الاستقواء بالخارج، أو الطعن أو السب بمعتقدات الغير، فنحن مسلمون يجمعنا القرآن وسنة نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

في الأخير.. أتمنى على المعارضة أن تستشعر الخطر الذي يهدد وحدتنا الوطنية وأن تكون معارضة تستند في مشروعها على الشعب وتساعد على الخروج من الأزمات.

■ عضو مجلس النواب

سيرة برلماني

عوض محمد عبدالله بن الوزير

من مواليد ١٩٦٨م
محافظة شبوة
مديرية عتق – حطيب – نصاب
عضو مجلس النواب
الدائرة: (١٣٤)
عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام
عضو لجنة السلطة المحلية بالبرلمان
دبلوم إدارة أعمال

الدكتور دغيش يطالب بإدراج الجائحات المرضية ضمن خطة الطوارئ

○ طالب النائب الدكتور عبدالباري دغيش عضو لجنة الصحة والسكان بتحديث الخطة الوطنية لمواجهة الطوارئ والكوارث بحيث تشتمل على الجائحات المرضية وتوفير الإمكانات المختلفة لها.

مشيراً إلى أن هناك أوبئة وجائحات مرضية لا تستطيع وزارة الصحة مواجهتها منفردة كحمى الضنك الذي تفشى في كثير من المحافظات «تعز، عدن، الحديدة، شبوة، حضرموت، لحج، أبين، الضالع» وأصبح يهدد حياة المواطنين في المناطق المتضررة.

وقال النائب دغيش لـ«الميثاق»: لابد على الجهات المعنية من إجراء إصحاح بيئي متكامل من خلال ردم المستنقعات والتخلص من الإطارات التي تشكل بيئة صالحة لتكاثر البعوض. مشدداً على دور المجتمع ومساهمته في مواجهة الوباء عبر اتباع الوسائل الوقائية والقواعد والإرشادات الصحية.

وأرجع عضو لجنة الصحة والسكان بالبرلمان انتشار البعوض بذلك الشكل المخيف إلى التنقلات المستمرة للمواطنين المصابين، بين المحافظات، بالإضافة إلى عدم الاحتراز للوباء من قبل وزارة الصحة والسكان بالطرق والوسائل المكافحة للبعوض الناقل منذ ظهور الحالة الأولى التي سجلتها الوزارة في ديسمبر ٢٠٠٥م بمديرية زبيد محافظة الحديدة.

يحيى دويد لـ«الميثاق»:

البرلمان يتحمل جزءاً كبيراً من مشاكل الأراضي

■ حمَّل الأخ يحيى دويد- رئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني- البرلمان جزءاً كبيراً مما يحدث من نزاعات تتعلق بالثروة العقارية.. وقال: إن لدى البرلمان مشروع قانون السجل العقاري العيني منذ فترة ولا ندري لماذا لم يناقشه للإقرار.. مضيفاً: لو تم إقرار هذا المشروع فسيحل أكثر من ٨٠٪ من مشاكل الأراضي، لأن قانون السجل العقاري النافذ لا يضمن الحقوق للناس وهو عبارة عن وسيلة لجلب الضرائب. وأشار دويد إلى أن هيئته قدمت لائحة إلى مجلس الوزراء لمعالجة قضايا الأراضي في المحافظات ومن المتوقع أن يصدرها المجلس خلال أسبوعين.. وقضايا اخرى مهمة تحدث عنها في الحوار التالي:

حوار/ فيصل عبدالله

○ كيف تنظر الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني للتقرير البرلماني المتعلق بأراضي الحديدة.. وهل تتوقعون تنفيذ توصياته؟

– دعني أسجل كلمة شكر للجنة البرلمانية التي أعدت هذا التقرير من خلال نزولها الميداني إلى محافظة الحديدة والذي اتسم بالمهنية العالية..

ورغم قصر الفترة الزمنية التي استغرقتها اللجنة في نزولها إلاّ أنها استطاعت استيعاب وإدراج قضايا كثيرة شخّصت مشكلة الأراضي وما يجري في محافظة الحديدة بشكل واضح وفاضح.. فما يحدث في تلك المحافظة هو حالة من ظاهرة عامة تجسد الاختلالات الكبيرة في إدارة الثروة العقارية سواءً الخاصة أم العامة على مستوى الجمهورية، ويكفي تقرير الحديدة أنه وقف على نماذج عدة من ملامح وأسباب المشكلة وقد خرج بمجموعة من التوصيات لإيجاد الحلول الناجعة لمشكلة الأراضي.

تأخير

وباعتقادي أن الحكومة ليست الجهة الوحيدة التي تتحمل المسئولية تجاه توصيات التقرير، فالبرلمان- على سبيل المثال- يتحمل جزءاً من المشكلة كون التقرير أشار إلى ضرورة حصول إصلاحات في القوانين النافذة..

● يحيى دويد

قانون السجل العيني إذا صدر فستنتهي المشاكل العقارية

وما لا نجد له سبباً ذلك التأخير من قبل البرلمان لمشروع قانون السجل العقاري العيني والذي سيحد من المشكلة بشكل كبير.

○ رئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي سلطان البركاني- الأمين العام المساعد- اقترح تشكيل محكمة مستعجلة والإشراف البرلماني عليها للبت في هذه القضية.. هل أنت مع هذا المقترح؟

– حجر الزاوية في هذا الموضوع ليس التزام الحكومة بتنفيذ التوصيات التي وردت في التقرير، وإنما الأسس التي على ضوئها سيتم التنفيذ من قبل جهات مختصة ومعنية.

ضمان أكيد

○ ألا تعتقد أن قانون السجل العقاري النافذ وراء كثير من مشاكل الأراضي؟

– قانون السجل العقاري النافذ لا يضمن للناس حقوقهم وملكياتهم، فهو عبارة عن وسيلة من وسائل جباية الضرائب كما أنه تسهيل شخصي ليس له حاجة أو حجة على الكافة.. ولدى البرلمان مشروع قانون السجل العقاري العيني منذ فترة ولا ندري لماذا يتم تأخيره رغم أهميته، كونه سيكون ضماناً أكيداً لحقوق الناس لأن نظام السجل العيني يسد كافة الفجوات التي تسمح للبعض منازعة البعض الآخر حقوقهم.. وأؤكد إذا ما تم صدوره وتنفيذه سيحد ما نسبته ٨٠٪ من مشاكل الأراضي القائمة اليوم..

خطوة إضافية

○ من أين تم استقاء هذا المشروع.. وهل سينجح في الحد من المشكلة؟

تقرير أراضي الحديدة اتسم بالمهنية العالية واستثنى مناطق وليس أشخاصاً

قانون السجل العقاري النافذ لا يحمي الحقوق بقدر ما يجلب الضرائب

لائحة لحل قضايا الأراضي في المحافظات ستصدر قريباً

– هذا المشروع لم يتم تقديمه إلى مجلس النواب إلا بعد أن تم دراسة أكثر من تجربة مشابهة في حوالي ١٢ دولة تتقارب معنا في الظروف المماثلة وأخذنا بأفضل التجارب وأرقى الممارسات، لذا نحن على يقين بأن القانون سيكون له الأثر البالغ في حل النزاعات وضمان الحقوق العقارية، كما أنه لو تم إزالة التعارض بين قانون السجل العقاري وقانون التوثيق فستكون خطوة إضافية في حل المشكلة.

جهود جبارة

○ هل لكم دور في الهيئة.. أم أنكم تنتظرون تقارير اللجان المختلفة التي تشكلها جهات أخرى؟

– الهيئة تعمل بشكل متواصل وتشكل اللجان الميدانية لدراسة ومتابعة القضايا، فعلى سبيل المثال لدينا لجان ميدانية في محافظة عدن تعمل منذ عامين وقد شخّصت الكثير من المشاكل المتعلقة بالأراضي، كما أن لدينا لجاناً تعمل على دراسة المشكلة من جوانبها المختلفة وقد قطعت شوطاً كبيراً وتم تقديم لائحة إلى مجلس الوزراء لمعالجة قضايا الأراضي في معظم المحافظات وهي قيد الدراسة في المجلس، ومن المتوقع صدورها خلال اسبوعين.. وتقرير البرلمان المتعلق بأراضي الحديدة جاء بعد أن بادرت الهيئة وتناولت كثيراً من القضايا التي وردت في التقرير.. كما أن اللجنة البرلمانية لم تعمل في معزل عن الهيئة، فقد تم الجلوس معاً وتبادلنا الرسائل والتقارير وأطلعنا اللجنة على القضايا التي رفعتها الهيئة إلى النيابات، ولهذا أؤكد أن الهيئة تعمل بجهود جبارة لاستئصال هذه المشكلة من جذورها.

كشفت المستور

○ هناك مَنْ يشكك في التقرير البرلماني بأن اللجنة لم تنزل إلى كافة المديريات في محافظة الحديدة.. فهل فعلاً هناك قضايا لم يتم التطرق إليها؟

– أمر طبيعي أن اللجنة البرلمانية لم تحط بكل شيء علماً، بخصوص أراضي الحديدة.. ويكفيها أنها شخّصت الواقع واظهرت حجم المشكلة وكشفت المستور ونقلت المعاناة.. وبالطبع ما سينطبق على الجزء سينطبق على الكل، ويفترض أن تشكل لجان لاستكمال ما بدأته اللجنة البرلمانية التي أعدت تقرير أراضي الحديدة وتعمل على تصويب البيانات ومراجعة الكشوف.

تشخيص شامل

○ هناك من احتج على ورود اسمه في التقرير وأكد ملكيته للأرض.. من وجهة نظرك هل اخفقت اللجنة في تدقيقها؟

– كل هذا سابق لأوانه وهو لا يعني اللجنة بشيء كونها اعتمدت في إيرادها للأسماء على شكاوى وبلاغات قدّمت إليها.. أما مسألة الحقوق والملكيات وإثبات الوثائق وصحة الشراء أو غيره فهذا كله من اختصاص القضاء الذي سيفصل فيه وسيحق الحق.

○ تردد كثيراً حذف أسماء من التقرير.. بحكم قربك من القضية.. هل هذا الكلام صحيح؟

– لا أعتقد أن اللجنة وقفت على مشكلة ولم توردها في التقرير.. ربما هناك مناطق لم تصل إليها اللجنة وفيها مشاكل أراض وحالات أخرى أو أن هناك مشاكل في إطار المناطق التيً زارتها ولكن لم يتقدم أحد بشكوى أو بلاغ، وبالتأكيد لايوجد عينات وفقاً للشكاوى والبلاغات وقفت عليها اللجنة البرلمانية ولم ترد في التقرير.. ما يفترض في العمل المستقبلي لأية لجان ميدانية وخصوصاً الرقابية أن يشمل مواقع المشكلة ويشخصها من جوانبها المختلفة دون استثناء.